مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٨) العدد (٦) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (8) No. (6) 2024

دراسة تحليلية لدور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في سورية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٢٠) باستخدام نموذج (ARDL).

الدكتور شكيب بشماني*

دانيا طويل**

(تاريخ الإيداع ٣/٦/ ٢٠٢٤ – تاريخ النشر ٨/٨/ ٢٠٢٤)

□ **ملخّص** □

يهدف البحث إلى لدراسة العلاقة بين بعض المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص السوري المتمثلة بكلٍّ من المتغيرات (الاستثمار الخاص- الاستهلاك الخاص- الصادرات الخاصة- الواردات الخاصة) والناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية بالاعتماد على سلاسل زمنية تضم بيانات سنوية مأخوذة من المجموعات الإحصائية المنشورة لدى المكتب المركزي للإحصاء عن الفترة الزمنية (١٩٩٥-٢٠٢٠)، ولتحقيق هدف الدراسة ومعرفة طبيعة هذه العلاقة في الأجلين الطويل والقصير، تم تطبيق اختبارات التكامل المشترك وفقاً لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

وكانت أهم نتائج الدراسة: يوجد تكامل مشترك بين المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص السوري والناتج المحلي الإجمالي ، وتوجد علاقة معنوية طويلة الأجل و طردية بين متغير الإنفاق الاستهلاكي الخاص و الناتج المحلي الإجمالي ، كما توجد علاقة معنوية قصيرة الأجل وطردية بين متغير الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الإجمالي. واستناداً لنموذج تصحيح الخطأ فإن ٠.١٩٤% من الاختلالات قصيرة الأجل سيتم تصحيحها خلال الوحدة الزمنية المدروسة أي خلال عام للعودة لوضع التوازن.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، التنمية الاقتصادية ، نماذج ARDL.

* أستاذ –قسم الإحصاء والبرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.

** طالبة دراسات عليا(دكتوراه) –قسم الإحصاء والبرمجة– اختصاص السكان والتنمية– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (٨) العدد (٦) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (8) No. (6) 2024

An analytical Study for the role of private sector on economic development in Syria during the period (1995-2020) using the (ARDL) model.

Dr. Shakib Bshmani*
Dania Taweel**

(Received 3/6/2024.Accepted 8/8/2024)

□ABSTRACT □

The research aims to study the relationship between some economic indicators in the Syrian private sector, represented by each of the variables (private investment - private consumption - private exports - private imports) and the gross domestic product in the Syrian Arab Republic, relying on time series that include annual data taken from statistical compilations published in Central Bureau of Statistics for the period (1995-2020), and to achieve the goal of the study and know the nature of this relationship in the long and short term, Contegration tests were applied according to the autoregressive distributed lag period model (ARDL).

The most important results of the study were: There is a balanced relationship between economic indicators in the Syrian private sector and the gross domestic product, and there is positive long-term relationship between private consumer spending and GDP, and there is positive short-term relationship between private inverse and GDP.

Based on the error correction model, 0.194% of short-term imbalances will be corrected within the time unit studied, that is, within a year to return to equilibrium.
Key words: Private sector, Economic development, ARDL models.

*Professor-Department of Statistics & Programing – factually of Economics- Tishreen Univesity- Lattakia- Syria
**Postgraduate student –Department of Statistics & Programing – factually of Economics- Tishreen University- Lattakia- Syria.

المقدمة:

تحظى التنمية بشكل عام و التنمية الاقتصادية بشكل خاص بأهميةٍ بالغةٍ على الصعيد العالمي للدول النامية والمتقدمة، لذلك فإن النمو الاقتصادي أو نمو الناتج المحلي الإجمالي يعد هدفاً أساسياً لجميع الخطط التنموية، وذلك لأنه يمثل جوهر مفهوم التنمية الاقتصادية، وهذا ما جعله محوراً للعديد من الدراسات ، وأمام التحديات التي تواجه صانعي السياسات والقرارات لرفع مستوى التنمية الاقتصادية، تسعى الدول إلى دراسة الناتج المحلي الإجمالي و سبل زيادة نموه والعوامل المؤثرة فيه، وفي هذا الصدد ازداد الاهتمام بالقطاع الخاص ذو المرونة والديناميكية التي جعلته من أهم محركات النمو، ففي جميع الدول خاصة النامية منها يسهم القطاع الخاص بشكل واضح في دفع عجلة التنمية من خلال مجموعة من المتغيرات (الاستثمار الخاص – التجارة الخارجية– الإنفاق الاستهلاكي الخاص....)، وتعد سورية من الدول النامية التي سعت في اتجاه تفعيل القطاع الخاص وإعطاءه المساحة اللازمة ليساهم في التنمية الاقتصادية، والدراسة الحالية تحاول الكشف عن العلاقة التي تربط نشاط القطاع الخاص و مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق .

الدراسات السابقة:

دراسة(حسن، ٢٠١٤) بعنوان:

"القطاع الخاص ودوره في تنمية الصادرات الصناعية في إطار تحرير تجارة سورية الخارجية" .[١]

هدفت الدراسة إلى تحليل دور ومساهمة القطاع الخاص السوري في تنمية حصة الصادرات الصناعية من الحجم الكلي للصادرات في ظل تبني منهج تحرير التجارة الخارجية ، استخدمت الدراسة أسلوب تحليل البيانات الاحصائية والنسب والمؤشرات ، توصلت الدراسة إلى تطور في مساهمة القطاع الخاص في النشاط الإنتاجي في سورية بصورة ملحوظة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ ، فازدادت نسبة مساهمته في كل من الناتج والإنتاج المحلي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت، وعلى صعيد مساهمة القطاع الخاص بالتجارة الخارجية، فقد سجل تطوراً ملحوظاً في التجارة السورية الخارجية بصورة عامة، وفي حجم الصادرات الصناعية بصورة خاصة على طول الفترة المدروسة، حيث ازدادت نسبة مساهمته في جميع أنواع الصادرات ولاسيما الصادرات الصناعية.

دراسة(الديب،٢٠٢٢) بعنوان:

"قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢١". [٢]

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة (٢٠٠٠ –٢٠٢١) واستخدمت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها في الأسلوب القياسي وطبقت نماذج (ARDL)، وكان المتغير التابع هو الناتج المحلي الاجمالي. أما المتغيرات المستقلة كانت الانفاق الاستهلاكي الخاص وإجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص، وسعر الفائدة، وتم التوصل الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومؤشرات مساهمة القطاع الخاص(نمو الإنفاق الاستهلاكي، ونمو إجمالي تكوين رأس المال، ونمو سعر الفائدة) وأن أثر كل من نمو الانفاق الاستهلاكي ونمو سعر الفائدة على نمو الناتج المحلي الاجمالي طردي ومعنوي، أما متغير النمو الاجمالي لتكوين رأس المال للقطاع الخاص له أثر طردي غير معنوي على المتغير التابع (نمو الناتج المحلي الإجمالي).

دراسة (FRIMPONG,2010) بعنوان:

"The Determinants of Private Sector Investment in Ghana An ARDL Approach."[٣]

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم دراسة تجريبية لتقييم العوامل التي حفّزت أو أضعفت استثمارات القطاع الخاص في غانا، واستخدمت الدراسة اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك وتقنيات تصحيح الأخطاء وفق نموذج ARDL، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص يتحدد على المدى القصير من خلال الاستثمار العام والتضخم وسعر الفائدة الحقيقي والانفتاح الحقيقي وسعر الصرف ونظام الحكم الدستوري، وأن هناك تأثير معنوي طويل الأجل للناتج الحقيقي و الانفتاح التجاري و سعر الصرف على الاستثمار الخاص.

دراسة(JOHON,2022) بعنوان:

"What role does private sector development play in Nigeria's economic growth?". [4]

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة التأثير القصير والطويل الأجل الذي يلعبه تطوير القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٠–٢٠٢٠)، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL لقياس تأثير القطاع الخاص على النمو الاقتصادي ، وخلصت الدراسة إلى أن القطاع الخاص من خلال الاستثمار الخاص يؤثر بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي في المدى القصير و الطويل.

دراسة (MAKUYANA.2018) بعنوان:

"Public and Private Investment And Economic Growth : An Empirical Investigation." [5]

هدفت الدراسة إلى إظهار الأثر النسبي للاستثمار العام والخاص في النمو الاقتصادي على النمو الاقتصادي وكذلك تأثير التزاحم بين عنصري الاستثمار(العام والخاص) في جنوب أفريقيا. استخدمت الدراسة نموذج ARDL في تحليل البيانات السنوية ١٩٧٠– ٢٠١٧، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار الخاص له أثر إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل و القصير، في حين أن الاستثمار العام له تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل، ويؤدي إجمالي الاستثمار العام والاستثمار العام غير المتعلق بالبنية التحتية إلى مزاحمة القطاع الخاص في الاستثمار في المدى القصير.

تعقيب على الدراسات السابقة و مساهمة الدراسة الحالية:

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة أرقام [2] و[٤] و[٥]من حيث الهدف من الدراسة و النتيجة المتعلّقة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي أو نموه ، ووجود علاقة طردية بين الاستثمارات في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي وتختلف عنها في زمان و مكان الدراسة، في حين تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة رقم[١] من حيث مكان الدراسة وتختلف عنها من حيث زمان الدراسة والأسلوب المستخدم في التحليل كم أن الدراسة الحالية توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الصادرات في القطاع الخاص والناتج المحلي الاجمالي، وأخيراً تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة رقم[3] في أسلوب التحليل المستخدم، وتختلف عنها في الهدف من الدراسة وزمان ومكان البحث.

مشكلة البحث

يعد تحقيق التنمية الاقتصادية هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية الهادفة للتحسين من خلال زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ونظراً لأهمية القطاع الخاص في الاقتصاد السوري خاصةً بعد صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩٠ وتبني اقتصاد السوق الاجتماعي بديلاً للسوق الاشتراكي عام 2005 ، ولأن التنمية الاقتصادية أصبحت حاجة ملحة بسبب نتائج الحرب الكارثية على الاقتصاد السوري، فقد كان الكشف عن دور القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني ومعرفة اتجاه العلاقة بين مؤشراته و الناتج المحلي ضمن فترة زمنية غير مستقرة اقتصادياً، يمثل مشكلة البحث الأساسية التي يمكن صياغتها بالتساؤل البحثي الآتي:

هل توجد علاقة بين المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير؟ وماهي طبيعة هذه العلاقة؟

أهمية البحث وأهدافه:

تستمد الدراسة أهميتها النظرية من ناحيتين أساسيتين:١- إن موضوع تحقيق التنمية الاقتصادية يعد المهمة الأساسية والمركزية للسلطات الاقتصادية التي تدفعها باستمرار إلى البحث على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وسبل استمرار نموه. ٢- إن تنشيط القطاع الخاص و زيادة دوره في النشاط الاقتصادي إلى جانب القطاع العام يعد مطلباً وضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية عامةً.

أما بالنسبة للأهمية العلمية فتستمد الدراسة أهميتها العملية من خلال تقديمها نتائج عملية يمكن لصانعي القرار الاقتصادي في سورية الاستفادة منها لكونها بمثابة مقاربة واقعية لمدى فعالية دور نشاط القطاع الخاص السوري في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٢٠ ولاتجاه العلاقة بين مؤشراته والناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يمكن البناء عليه من خلال معرفة أماكن القوة والضعف في أداء القطاع الخاص وبالتالي تعزيز نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف ليكون لدى سورية قطاعاً خاصاً قوي اقتصادياً ذو مساهمة أكبر في الناتج المحلي الاجمالي .

و أما أهداف الدراسة فتتمثل في الآتي:

١. بناء نموذج قياسي يقدر العلاقة بين كلٍّ من المتغيرات(الاستثمار الخاص، الاستهلاك الخاص، الصادرات والواردات الخاصة) كمتغيرات مستقلة و الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع.

٢. تقديم مقترحات من شأنها تحسين فعالية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية: لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص و الناتج المحلي الإجمالي. ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى: لا توجد علاقة بين الاستثمار الخاص و الناتج المحلي الإجمالي .

الفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين الاستهلاك الخاص و الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين الصادرات الخاصة و الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الرابعة: لا توجد علاقة بين الواردات الخاصة والناتج المحلي الإجمالي.

منهجية البحث إن المناهج المتبعة في البحث هي المنهج الوصفي التحليلي و المنهج التاريخي من خلال جمع البيانات وتحليلها واستخلاص النتائج، ومن ثم الاعتماد على الأسلوب القياسي لدراسة العلاقة بين المتغيرات البحثية و

تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARDL) وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج E-views 10، بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء في سورية .

مكان وزمان البحث : الجمهورية العربية السورية، (١٩٩٥-٢٠٢٠).

متغيرات البحث: المتغيرات المستقلة و الرمز: الاستثمار الخاص .**INV**، الإنفاق الاستهلاكي الخاص .**C**، الصادرات الخاصة .**EXP**، الواردات الخاصة **IMP**، و المتغير التابع : الناتج المحلي الإجمالي **GDP**.

١- تطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد السوري:

من المهم بدايةً أن نقوم بتوضيح مفهوم القطاع الخاص بأنّ "**القطاع الخاص هو كل ما يملكه المواطنون متفرقين ويديرونه بمعرفتهم ووسائلهم، تحت مظلة سلطة الدولة ورقابتها، وعليه فإن جميع المشاريع والشركات في جميع القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمية المملوكة والمدارة من قبل الأفراد وبوسائلهم وطرقهم تشكل القطاع الخاص**" [6]

وقد شهدت مسيرة القطاع الخاص في سورية مراحل صعود و هبوط و تقلب جوهري في الأدوار ، حيث لم يكن هناك اعتراف دائم بدوره في الاقتصاد، فقد كان له دوراً رئيسياً في قيادة الاقتصاد الوطني حتى عام ١٩٥٨ ثم اتجه دوره إلى الانكفاء ولعب دوراً ثانوياً مكملاً لدور القطاع العام الرئيسي حتى عام ٢٠٠٠، من ثم تزايد دوره بالاقتصاد السوري منذ عام ٢٠٠٠ مع صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/لعام ١٩٩٠ وتعليماته التنفيذية ، حيث اتخذ منحىً جديداً من التطور مترافقاً مع حزمة من الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح الاقتصادي بمختلف المجالات وعلى مستوى الاقتصاد ككل ، و تم خلال هذه الفترة توقيع العديد من الاتفاقيات لتحرير التجارة مع دول الجوار و المساهمة بإطلاق منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى مع بداية عام ٢٠٠٥ و توجت هذه التطورات بالإعلان عن تبني اقتصاد السوق الاجتماعي كبديل للنموذج الاشتراكي وذلك في المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي و بالتالي أقر صراحةً بأن القطاع الخاص سيقوم بدور رئيسي في الاقتصاد السوري.

١-٢ المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص :

من أجل إيضاح دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية سوف نلقي الضوء على مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ، لأن الناتج المحلي الإجمالي يعد مؤشراً للتنمية الاقتصادية انطلاقاً من معادلة الناتج المحلي بطريقة الإنفاق الآتية [7]:

$$GDP = INV + C + G + NX \quad (1)$$

•الناتج المحلي الإجمالي GDP : مجموع القيم النقدية للسلع والخدمات المنتجة المملوكة لسكان دولة معينة خلال فترة زمنية معينة غالباً (سنة) بأسعارها السوقية[8].

•الاستثمار INV: زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل عناصر الإنتاج و تحقيق التنمية الاقتصادية. [9].

•الإنفاق الاستهلاكي C: : "عملية إشباع الحاجات الإنسانية المادية والمعنوية من خلال الدخل المتوفر وان التغير في الإنفاق الاستهلاكي ينسب دائماً إلى التغير في الدخل [10].

•صافي التجارة الخارجية NX: ويعبر عن إجمالي الصادرات مطروحاً منه إجمالي الواردات[11].

من خلال معادلة الناتج المحلي الإجمالي السابقة ، تمت دراسة المتغيرات (الاستثمار الخاص– الإنفاق الاستهلاكي– الصادرات– الواردات الخاصة) في القطاع الخاص و متغير الناتج المحلي الإجمالي في سورية للوصول لمساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للآتي:

١– الاستثمار الخاص:

يظهر الشكل (١) وضع الاستثمار الخاص في سورية، بعد تبني العديد من إجراءات الإصلاح الاقتصادي لتحسين البيئة الاستثمارية التي كان أبرزها صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ لعام ١٩٩١ الذي شكل تغيّراً في الفلسفة الاقتصادية باتجاه انفتاح اقتصادي أكبر على القطاع الخاص، والمرسوم التشريعي رقم /٧/ لعام ٢٠٠٠ الذي جاء ليعدل القانون /١٠/ متضمناً مزيد من الحوافز، ومن ثم اعتماد نهج اقتصاد السوق الاجتماعي عام ٢٠٠٥ من خلال الخطة الخمسية العاشرة، والمرسوم التشريعي رقم /٨/ لعام ٢٠٠٧ الذي ساوى بين المستثمر المحلي والمستثمر الأجنبي وقدم العديد من المزايا والتسهيلات للمستثمرين **[12]**.

الشكل رقم(١) الاستثمار الخاص في سورية (١٩٩٥–٢٠٢٠) بالأسعار الجارية(بملايين الليرات السورية).

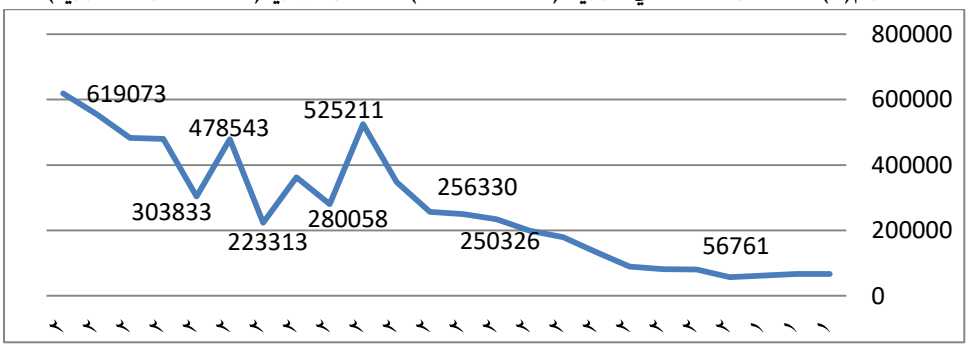

المصدر: المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة .

يلاحظ من الشكل السابق الاتجاه المتنامي للاستثمار الخاص منذ عام١٩٩٥ لغاية عام ٢٠١١، مع تباطؤ وتيرة النمو خلال عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية العالمية، مما يوحي بتحسن البيئة الاستثمارية خلال هذه الفترة، لكن خلال عام ٢٠١٢ انخفض الاستثمار الخاص بنسبة ٤٦.٦% قيمته عام ٢٠١١ و استمرت قيمة الاستثمار الخاص أقل من قيمة عام ٢٠١١ لغاية عام ٢٠١٩ ، بسبب آثار الحرب السلبية على البيئة الاستثمارية، فالانخفاض الكبير والمتزايد في سعر الصرف لليرة السورية مقابل العملات الاجنبية أدى لانخفاض القوة الشرائية لليرة السورية و فاقم التضخم فبلغ أعلى معدلاته عام ٢٠١٣ بنسبة (٨٢%) مما أدى لارتفاع التكاليف و اضمحلال الربحية و نفور المستثمرين، من جانب آخر، أدى تحسن الوضع الامني و الاستقرار في سعر الصرف خلال عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ لنمو الاستثمار الخاص بنسبة ١٥.٥% خلال عام ٢٠١٩ عن قيمته في عام ٢٠١٧، وعلى الرغم من نموه المتزايد خلال عام ٢٠٢٠ لكن يمكن اعتباره نمواً يشوبه قيمة تضخمية كبيرة بسبب ارتفاع معدل التضخم ليبلغ (١١٤%) خلال عام ٢٠٢٠ بحسب بيانات مصرف سورية المركزي.

٢ –الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

أدى التوجه الاقتصادي في سورية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي إلى تحفيز الإنفاق الاستهلاكي الكلي والإنفاق الاستهلاكي الخاص الذي يعرف بأنه "**كل ما يتعلق بإنفاق القطاع العائلي على السلع المعمرة كالسيارات والأثاث وغير المعمرة كالسلع الغذائية ومواد التنظيف كما يشتمل الإنفاق على الخدمات كخدمات الطبابة والمدارس والكهرباء وغيرها من الخدمات**"**[13]**

الشكل رقم (٢) الإنفاق الخاص في سورية – الأعوام (١٩٩٥-٢٠٢٠) (بملايين الليرات السورية)

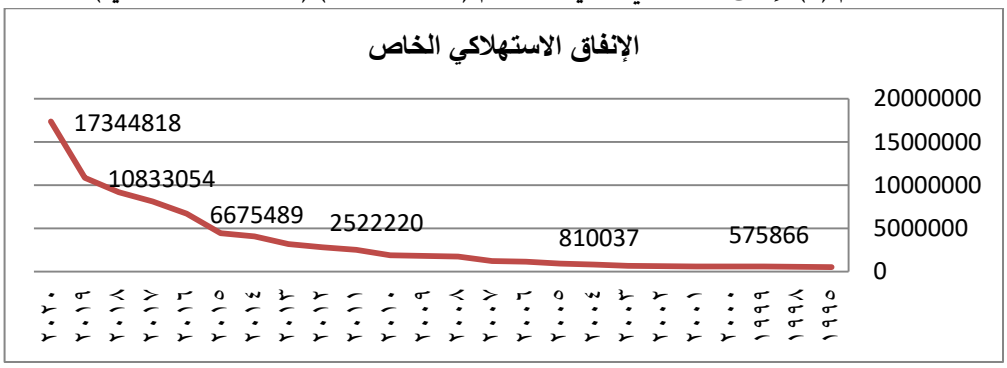

المصدر: المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة .

من الشكل السابق يتبين الاتجاه المتصاعد في قيمة الانفاق الاستهلاكي خلال كامل فترة الدراسة، وزيادة التصاعد في القيمة خلال فترة الحرب بعد عام ٢٠١١، وهنا لابد من التنويه بأن هذا الارتفاع يتضمن قيماً وهمية لا تدل بالضرورة على تحسن الدخل الشخصي و زيادة المبالغ المخصصة للإنفاق، و إنما تمثل مبالغ أنفقت لقاء الحصول على نفس السلع او الخدمات بسعر أعلى نتيجة التضخم.

٣-التجارة الخارجية في القطاع الخاص (الصادرات و الواردات):

يبين الشكل (٣) واقع التجارة الخارجية في القطاع الخاص، التي مرت بمراحل صعود و هبوط وفقاً للمتغيرات المحيطة بالتجارة الخارجية في سورية.

الشكل رقم (٣) التجارة الخارجية في القطاع الخاص.

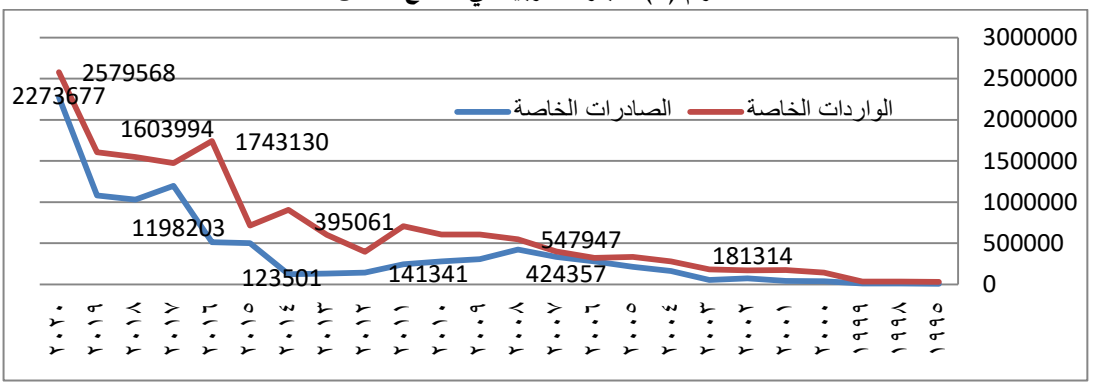

المصدر: المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة .

من خلال الشكل السابق نلاحظ المراحل الثلاث للتجارة الخارجية في القطاع الخاص:

_الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٠): يلاحظ وجود نسبة متدنية لمساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية و تحديداً الصادرات الخاصة ونسبة أعلى للواردات الخاصة.

_الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠): تنامى دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية لغاية عام ٢٠٠٩ و تحديداً في نسبة مساهمته في الصادرات الكلية فبلغ متوسط نسبة مساهمته في الصادرات الكلية ٥٣.٨% و متوسط نسبة مساهمته في الواردات الكلية ٦٤.٤% عن الفترة ذاتها ، وخلال عام ٢٠٠٩ تراجعت قيمة الصادرات الكلية بنسبة -٣١% و الواردات الكلية بنسبة -١٤.٩% نتيجةً للتأثر المباشر بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، التي و إن لم تؤثر في مرحلتها الأولى نتيجة لضعف ارتباط الاقتصاد السوري بالأسواق العالمية إلا أنها أثرت من خلال حدة تأثر الاتحاد الأوروبي بها و الذي كان يعد وجهه رئيسية للصادرات السورية، على

الرغم من تراجع قيمة الصادرات الكلية إلا أن نسبة مساهمة الصادرات الخاصة فيها بلغت ٦٣.٦% ونسبة مساهمة الواردات الخاصة ٨٥%.

_الفترة(٢٠١١-٢٠٢٠): نتيجة الحرب على سورية التي بدأت عام ٢٠١١ وتدهور الوضع الأمني والاقتصادي ، انخفضت قيمة الصادرات الخاصة خلال الأعوام (٢٠١١-٢٠١٤)عن قيمتها خلال عام ٢٠١٠ ((البالغة/٢٨٠٤٥٣/ مليون ليرة سورية)) وفقاً للنسب الآتية على التوالي /١٣.٥ %، ٤٩.٦٠%،٥٣.٦%، لكنها تحسنت خلال الفترة(٢٠١٥ -٢٠٢٠) وحققت معدلات نمو سنوي موجبة بسبب تحسن الوضع الأمني تدريجياً وتطبيق برامج دعم الصادرات التي حسّن من تركيبة الصادرات السورية وخفض الفوائض المكدسة في بعض القطاعات و تبني سياسة هادفة لترشيد المستوردات مع فتح المعابر الحدودية وإن كانت توقفت عن الحركة بعض الأوقات . على الجانب الآخر، فيما يتعلق بالواردات الخاصة، فقد بلغت /٣٩٥٠٦١/ مليون ليرة سورية خلال عام ٢٠١٢ بانخفاض نسبته ٣٤% عن قيمتها عام ٢٠١٠ البالغة /٦٠٦٤٧٠/مليون ليرة سورية، لكنها ارتفعت خلال عام ٢٠١٤ بنسبة ٢٧% عن قيمتها في عام ٢٠١٠ فبلغت /٩٠٣٥٧٣/ مليون ليرة سورية نتيجة لزيادة الطلب على الاستيراد نتيجة القيود المفروضة على المنتجات السورية التي حدت من وصولها للأسواق الغربية و العربية و الوضع الأمني الذي أدى إلى توقف العديد من المعامل و المصانع الخاصة عن الإنتاج، واستمر هذا الاتجاه في الواردات الخاصة نحو الارتفاع خلال الأعوام (٢٠١٦-٢٠٢٠) وبمعدلات نمو متقاربة باستثناء عام ٢٠٢٠، حيث حققت الواردات الخاصة أعلى معدل نمو سنوي بواقع (٦٠.٨٢%) وهنا يجب الانتباه إلى أن أسعار الصرف شهدت ارتفاعاً غير مسبوق و انخفاض قيمة الليرة السورية أدى لتضخيم المستوردات.

١. مفهوم التنمية الاقتصادية وواقعها في سورية:

تعد التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة الهدف الأسمى المراد تحقيقه في الاقتصاد الوطني، ويعد تحقيق التنمية الاقتصادية الفعالة في البلدان النامية عامة وفي سورية خاصة الهدف الرئيسي الذي يسعى إليه التخطيط الاقتصادي من خلال الخطط الخمسية نظراً للمنعكس الإيجابي للتنمية الاقتصادية على مختلف جوانب الحياة في المجتمع من خلال تحقيق نمو اقتصادي متزايد مترافق مع معدلات تضخم متناقصة الأمر الذي يخلق البيئة المناسبة لزيادة إنتاجية الفرد و بالتالي زيادة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي تحسين مستوى المعيشة والمساهمة في القضاء على الفقر وخفض نسب البطالة.

١-٢) تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة العمليات التي تستهدف تعزيز القدرات الاقتصادية في بلدٍ ما من أجل تحسين مستقبله الاقتصادي و مستواه المعيشي وتتطلب تضافر الجهود في القطاعين العام والخاص و الفعاليات الاقتصادية جميعاً لخلق ظروف أفضل تمهد لتحقيق نمو اقتصادي جيد و خلق فرص عمل يزداد معها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وبأنها العملية التي تستهدف تقليص الفجوة بين الدول النامية و المتقدمة **[14]**

ويمكن القول بأن التنمية الاقتصادية (هي العملية التي يقودها بلد ما لرفع مستواه المعيشي مع كل ما يرافق ذلك من إجراءات تستهدف بشكل أساسي تحسين الواقع الاقتصادي مع تحقيق الإنجازات في المجالين الصحي و التعليمي كنقطة بداية لخلق أفراد تتمتع بمستوى صحي و تعليمي جيد يزيد من إنتاجيتها و كفاءتها و مهارتها و قدرتها على قيادة عجلة النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية).

يعد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يقاس من خلالها النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية، فهو يساعد في التعرف على طبيعة نجاح التّنمية الاقتصادية في الدولة. **[١٥]**

ويبين الشكل الآتي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدل نموه السنوي خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم (٤) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (بملايين الليرات السورية) (١٩٩٥-٢٠٢٠).

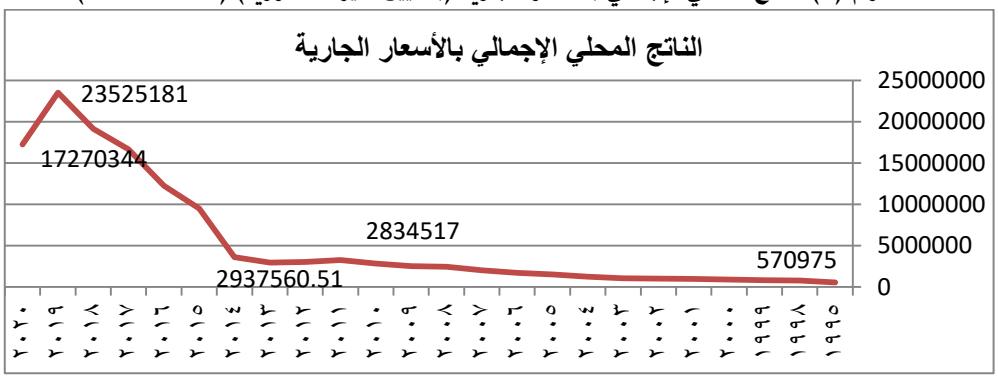

المصدر : المجموعات الإحصائية لأعوام مختلفة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي

من خلال الشكل السابق: يتبين لنا أن الناتج المحلي الإجمالي حافظ على مستوى متقارب في النمو الايجابي في الفترة (١٩٩٨ –٢٠٠٤) وبلغ متوسط نموه السنوي ٩%، و من ثم ارتفع ليبلغ أعلى قيمة عام ٢٠٠٨ ومن ثم تراجع الناتج المحلي الاجمالي نتيجة آثار الأزمة المالية العالمية و عاد للارتفاع من جديد خلال عام ٢٠١٠ ، و بسبب الحرب على سورية تراجع الناتج المحلي عام ٢٠١٢ بنسبة ٧% عن عام ٢٠١١ من ثم بدأت قيمته بالتزايد التدريجي المترافق مع التراجع التدريجي في قيمة الليرة السورية و انخفاض سعر صرفها أمام العملات الأجنبية وبحلول عام ٢٠٢٠ و بسبب العقوبات الاقتصادية و فيروس كورونا و تدهور الليرة السورية انخفضت قيمة الناتج المحلي عن عام ٢٠١٩ بنسبة ٢٦.٥%.

٣- مفهوم استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك:

٣-١ استقرار السلاسل الزمنية واختباراتها :

قبل تحليل السلاسل الزمنية ودراسة سلوكها لابد لنا من التأكد من استقرارها، لأن ذلك يحدد بدوره أسلوب التنبؤ المستخدم، ويعتبر استقرار السلسلة الزمنية شرطاً أساسياً لنتمكن من تحليلها و دراسة خصائصها الاحصائية و يقصد باستقرار السلسة الزمنية بأن مركبات السلسلة لا تتقلب مع الزمن أي عدم احتوائها على مركبة اتجاه عام أو مركبة فصلية.

والسلسلة الزمنية المستقرة تحقق الشروط التالية:

١- المتوسط الحسابي لها ثابت ومستقل عن الزمن و قيمها تتذبذب حول هذا المتوسط.

٢- استقلالية التباين عن الزمن.

٣- التباين المشترك بين قيمتين يعتمد على الفجوة الزمنية و ليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك. أي لا يوجد أي عنصر من عناصر السلسلة الزمنية يتأثر بالزمن **[16]** .

هناك العديد من الاختبارات الإحصائية الممكن اعتمادها للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية قبل البدء بعملية التحليل، مثل:١- اختبار الارتباط الذاتي البسيط و الجزئي ٢- تحليل توابع الارتباط الذاتي٣- اختبار*Box Pierce* و *Box-Ljung*،

و اختبارات تحول السلسلة الزمنية غير المستقرة إلى سلسلة مستقرة مثل:

١- Dickey – Fuller و Augmented – Dickey – Fuller

٢- Phillips and Perr

٣- KPSS

٣-٢ مفهوم التكامل المشترك :

يعد مفهوم التكامل المشترك الذي قدّم من قبل انجل عام 1980 ، وجرانجر عام 1987 أسلوباً لمعالجة مشكلة عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية، ويعرف التكامل المشترك بأنه تشارك سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما الى إلغاء التقلبات في السلسلة الاخرى ، والتفسير الاقتصادي للتكامل المشترك "**هو إذا كان ارتباط سلسلتين يشكل علاقة توازنيه تمتد الى الأجل الطويل حتى وإن احتوت كل منهما على اتجاه عام عشوائي(غير ساكنة) فإنهما على الرغم من ذلك سيتحركان بشكل متقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهما ساكناً**". **[17]**

يمكن القول بأن السلسلتين الزمنيتين بينهما تكامل مشترك إذا كانت كل منهما متكاملة من نفس الدرجة ، وأن تكون البواقي الناتجة من تقدير العلاقة بينهما متكاملة من الرتبة صفر، فإذا كان هنالك متغيرين يتصفان بخاصية التوازن في التكامل المشترك فإن العلاقة بينهما تكون متجهة لوضع التوازن في الاجل الطويل بالرغم من إمكانية وجود انحراف عن هذا الاتجاه في الاجل القصير وتنعكس هذه الانحرافات في البواقي أو الأخطاء.

وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكلة عدم الاستقرار وذلك من خلال اختبارات جذر الوحدة واستعمال نماذج تصحيح الخطأ، أما مراحله فهي:

١- التأكد من استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث من خلال استعمال اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller أو غيره من الاختبارات وبعد إثبات أن السلاسل مستقرة ومن نفس الرتبة تأتي المرحلة الثانية.

٢- إجراء اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل غرانجر أو اختبار جوهانسن، أو نماذج ARDL.

٣- استخدام نموذج تصحيح الخطأ The Error Correction Model (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير. **[18].**

٣-٣ نماذج (ARDL (Auto Regressive Distributed Lag Model)

حيث أن استخدام اختبارات التكامل المشترك التي تعتمد اعتمادً أساسياً على Engle and Granger و Johansen و Johansen and Juselius (1990) تشترط في الدرجة الأولى أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة **[١٩]**، وبالتالي فإن هذه الاختبارات غير صالحة الاستخدام في حالة وجود اختلاف في درجة التكامل للمتغيرات الأمر الذي جعل كل من Pesaran and Shin (1999) و Pesaran et al. (2001) لإدخال نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag Model ، حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive model, AR(p) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed

Lag Model ، و من ثم يتم اختبار التكامل المشترك وفقاً لمنهج ARDL عن طريق اختبار مطور من قبل Pesaran et al. (2001) يدعى" اختبار الحدود Bound Test **[٢٠]** ، يتميز اختبار الحدود وفق ARDLبما يلي:

– يفترض أن جميع متغيرات النموذج متغيرات داخلية.

– يمكن تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المدروسة متكاملة من نفس الدرجة(بخلاف اختبار Johansenالذي تفترض أن تكون درجة التكامل واحدة لجميع المتغيرات)

– يمكن تطبيقه عندما يكون عدد المشاهدات محدود و يعطي نتائج جيدة بعكس الاختبارات الأخرى للتكامل المشترك التي تشترط عدداً كبيراً من المشاهدات لتعطي نتائج جيدة

– بناء على ما سبق فإن استخدام اختبار ARDL يتم عبر ثلاث مراحل و هي **[٢١]:**

١ – يتم فيها اختبار التكامل المشترك في إطار نموذج تصحيح الخطأ الشعاعيECM الذي يأخذ الصيغة الآتية(٤)

$$\Delta lY_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \beta_1 \Delta ly_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta lx_{t-i} + \alpha_1 ly_{t-1} + \alpha_2 lx_{t-1} + \varepsilon_t$$

Δ : تشير معامل الفرق للمتغيرات، P و q : تشير إلى فترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع و المتغير المستقل (من غير الضروري أن تكون عدد فترات الإبطاء الزمني للمتغيرات متطابقة)، β_1 ، β_2 : معلمات العلاقة قصيرة الأجل **Short–run Relationship**

α_1 ، α_2 : معلمات العلاقة طويلة الأجل **Long–run Relationship**.

ε_t: يشير إلى حدا لخطأ العشوائي تباينه ثابت و متوسطه الحسابي معدوم و ليس لديه ارتباط ذاتي بين حدوده.

يعتمد اختبار الحدود على مؤشر الاختبار(**F** اختبار) **Wald** الذي يتبع لتوزيع فيشر لاختبار وجود تكامل مشترك للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المعادلة (٤) ، ويمكن صياغة فرضيتي العدم والبديلة كالآتي:

فرضية العدم: لا يوجد تكامل مشترك ($\alpha_1 = \alpha_2 = ٠$) ، الفرضية البديلة : يوجد تكامل مشترك ($\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq ٠$)

فعندما تكون قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا يتم رفض فرضية العدم وبالتالي المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً، وعندما تكون قيمة الاختبار F المحسوبة أصغر من القيمة الحرجة الدنيا، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم، وبالتالي لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

يرتبط اختبار الحدود(اختبار والد) بمجموعة من العوامل مثل :

–درجة تكامل المتغيرات في النموذج ARDL ، I(0) أو I(1) .

–عدد المتغيرات المستخدمة في النموذج.

–احتواء نموذج ARDL على ثابت أو مركبة اتجاه عام.

–حجم العينة.

٢– بعد ثبات وجود تكامل مشترك بين المتغيرات المدروسة، يتم تقدير معادلة الأجل الطويل باستخدام الصيغة الآتية:

$$Y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{\rho} \vartheta_i y_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \delta_i x_{t-1} + \varepsilon_t \qquad (5)$$

وتشير ϑ و δ حيث و p و q إلى فترات الإبطاء المستخدمة، و $\boldsymbol{\varepsilon_t}$حد الخطأ العشوائي.

يتم اختيار درجة الإبطاء في نموذج ARDL بالاستناد إلى معيار Akaike Criterion (AIC) أو معيار Schwarz Bayesian Criterion (SBC) وذلك قبل تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى OLS بغرض إلغاء الارتباط الذاتي بين حدود متغير الخطأ العشوائي و حسب Pesaran and Shin (2009) يوصى باختيار فترتي إبطاء كحد أقصى في حالة البيانات السنوية.

٣- استخلاص معلمات النموذج ARDL لحركات التوازن قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model, ECM) الآتي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^{\rho} \vartheta_i \Delta y_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \delta_i \Delta x_{t-i} + \psi ECT_{t-1} + \upsilon_t \qquad (6)$$

يمثل ECT_{t-1} حد تصحيح الخطأ، و يعبر عن البواقي الناتجة عن معادلة التكامل المشترك المقدرة رقم (٤) و

ψ يعبر عن معامل سرعة التصحيح الذي يقيس سرعة التكيف التي يتم بها تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير باتجاه التوازن في الأجل الطويل.

٤-النتائج والمناقشة:

لدراسة العلاقة بين المؤشرات الاقتصادية في القطاع الخاص و مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قمنا بتطبيق خطوات نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag ، بعد أن تم أخذ لوغاريتم جميع المتغيرات " **لأن أخذ لوغاريتم السلسلة يضمن الاستقرار في التباين وحساب الفروقات الأولية لضمان الاستقرار في المتوسط**" [24] ، و قبل بناء النموذج تمت دراسة سكون المتغيرات المدروسة وتنص الفرضية العدمية على أن المتغيرات غير مستقرة و الفرضية البديلة تنص على أن المتغيرات مستقرة أي ساكنة كما يلي:

الجدول رقم (١) اختبار الاستقرارية للمتغيرات المدروسة.

المتغير	عند المستوى			عند الفروق الأولى		
	قيمة T المحسوبة	قيمة T الجدولية ٥%	النتيجة	قيمة T المحسوبة	قيمة Tالجدولية ٥%	النتيجة
LNINV	−0.507	−3.0041	غير مستقرة	−10.06	−3.004	مستقرة
LNC	3.050	−3.012	غير مستقرة	−4.049	−3.004	مستقرة
LNEXP	−1.427	−2.99	غير مستقرة	−4.14	−3.004	مستقرة
LNIMP	−1.41	−2.99	غير مستقرة	−4.502	−3.012	مستقرة
LNGDP	−٠.١٤٣	−٢.٩٨	غير مستقرة	−٣.٣٦٧	−٣.٠٠٤	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews V10.

من خلال الجدول نجد أن جميع المتغيرات استقرت عند أخذ الفروق الأولى و بالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تقول بأن المتغيرات أصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى أي أنها متكاملة من الدرجة I(1).

أولاً: سنقوم باختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج المدروس باستخدام اختبار الحدود.

الجدول رقم (٢) اختبار الحدود بين المتغيرات الاقتصادية في القطاع الخاص و الناتج المحلي الإجمالي.

I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
3.09	2.2	10%	3.618	
3.49	2.56	5%	4	k
3.87	2.88	2.5%		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V 10.

نلاحظ من خلال الجدول (٢) وجود علاقة توازنيه بين متغيرات النموذج عند مستويات الدلالة ١٠% و ٥%، لأن قيمة الاختبار المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا، عند ١٠% و ٥%، أي نرفض فرضية العدم للفرضية الرئيسية ونقبل البديلة التي تنص على **وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاقتصادية في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي .**

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معادلة التوازن طويلة الأجل، ولكن قبل إجراء الاختبار ، تم تحيد عدد درجات التباطؤ التي يجب اعتمادها في النموذج بالاعتماد على قيم معيار أكاكي للمعلومات AIC كما هو مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (٥) درجات التباطؤ للنموذج المقدر.

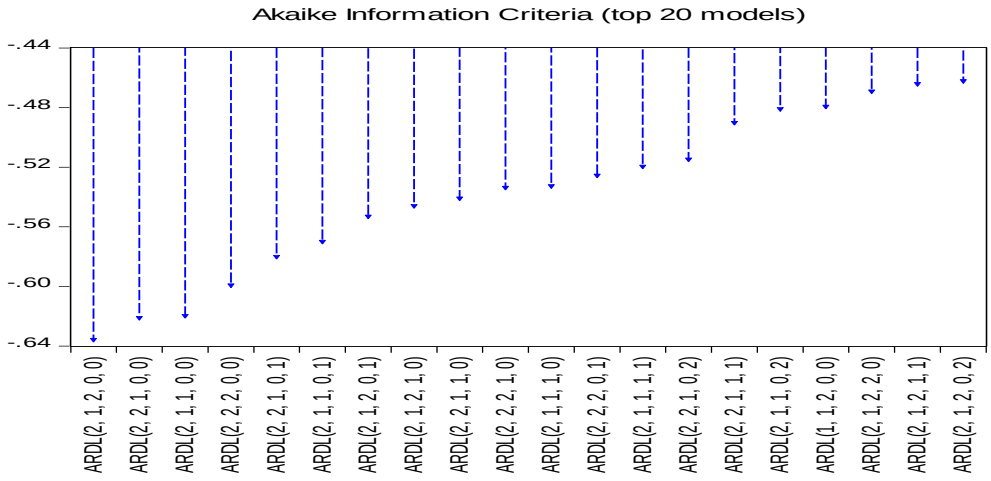

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.V10

من الشكل السابق تم اختيار نموذج(Selected Model: ARDL)(0, 0, 2, 1, 2)، وهذا يعني اختيار درجتي ابطاء لمتغير الناتج المحلي الإجمالي، ودرجة إبطاء لمتغير الانفاق الاستهلاكي في القطاع الخاص، و درجتي إبطاء لمتغير الاستثمارات الخاصة وبدون إبطاء للمتغيرين الصادرات و الواردات الخاصة. نقوم الآن بإعادة تقدير النموذج للحصول على المعلومات الخاصة بحركتي التوازن قصيرة وطويلة الأجل.

الجدول رقم(٣) تقدير نموذج ARDL للمتغيرات الاقتصادية في القطاع الخاص و الناتج المحلي الإجمالي.

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1375	1.591540	0.352261	0.560638	LNGDP(-1)
0.0913	-1.835522	0.258617	-0.474698	LNGDP(-2)
0.6485	-0.467482	0.354187	-0.165576	LNC
0.0075	3.211128	0.385646	1.238359	LNC (-1)
0.1644	1.480763	0.186289	0.275850	LNINV
0.0583	-2.093009	0.142005	-0.297218	LNINV(-1)
0.2669	-1.164318	0.196465	-0.228747	LNINV(-2)
0.1520	1.529812	0.107667	0.164711	LNEXP
0.4514	-0.778477	0.168196	-0.130937	LNIMP
0.2985	1.086722	0.812148	0.882580	C
			0.989142	R-squared
2.386819	Durbin-Watson stat		121.4632	F-statistic
			0.000000	Prob(F-statistic)

المصدر: مخرجات برنامج .Eviews V10

نلاحظ من الجدول السابق أن الانحدار غير مزيف لأن قيمة اختبار ديربن واتسون ضمن المجال[١.٣٨-٢.٦٢] و أكبر من r^2 أي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ويمكن استخلاص تقدير معلمات علاقة التكامل المشترك قصيرة وطويلة الأجل، والتي تمثل المرونات لكل متغير من المتغيرات، ونعرض في الجدول الآتي نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل:

الجدول رقم (٤) تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل للمتغيرات في القطاع الخاص و الناتج المحلي الإجمالي.

Levels Equation

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.528323	0.137617	1.173645	LNC
0.0794	-1.916443	0.142781	-0.273632	LNINV
0.1093	1.729577	0.104185	0.180197	LNEXP
0.4299	-0.816853	0.175365	-0.143248	LNIMP
0.2563	1.192133	0.809943	0.965560	C

EC = LNGDP - (1.1736*LNC -0.2736*LNINV + 0.1802*LNEXP -0.1432 *LNIMP + 0.9656)

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0090	3.109527	0.152659	0.474698	D(LNGDP(-1))
0.4220	-0.831329	0.199170	-0.165576	D(LNC)
0.0192	2.703691	0.102027	0.275850	D(LNINV)
0.0879	1.857704	0.123134	0.228747	D(LNINV(-1))
0.0001	-5.545637	0.164825	-0.914060	CointEq(-1)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V10.

- بالنسبة لمعلمات علاقة التوازن طويلة الأجل، نجد أن قيمة .prob لمتغير الإنفاق الاستهلاكي الخاص تساوي ٠.٠٠٠ أي أصغر من ٠.٠٥ مما يدل على معنوية معامل هذا المتغير ورفض فرضية العدم الثانية وقبول الفرضية البديلة، أي أنه توجد علاقة معنوية طردية طويلة الأجل بين الانفاق الاستهلاكي في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي وعندما يزداد الإنفاق الخاص الاستهلاكي بمقدار وحدة واحدة سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار١٧٣ .١ ويمكن تفسر هذه النتيجة بأن الإنفاق الاستهلاكي عندما يزداد يعني ذلك زيادة الطلب الكلي مما يشجع المنتجين و يزيد الإنتاج و الناتج المحلي الإجمالي.

أما بالنسبة لمعلمات متغيري الصادرات والواردات في القطاع الخاص فنجد أن قيمة الاحتمال الناتج أكبر من ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم الثالثة والرابعة.

- بالنسبة لمعلمات علاقة التوازن قصيرة الأجل، نجد أن معلمة المتغير (الاستثمارات الخاصة) معنوية إحصائياً لأن قيمة الاحتمال الناتجة تساوي(٠.٠١) أصغر من ٠.٠٥ مما يدل على معنوية معامل هذا المتغير ورفض فرضية العدم الأولى و قبول الفرضية البديلة، أي توجد علاقة معنوية طردية قصيرة الأجل بين الاستثمار في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي، و أنه عندما يزداد الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٢٧٥ وهذا الأمر مقبول اقتصادياً لأن زيادة الاستثمار تعني زيادة التوظيف للموارد وبالتالي زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.

كما نشير إلى القيمة السالبة لمعامل التصحيح (-٠.٩١٤) وهي قيمة معنوية قيمة الاحتمال (٠.٠٠٠) أي أن الشرطين اللازم و الكافي متحققين ، وهي **تعني أن ٠.٩١٤% من الاختلالات قصيرة الأجل سيتم تصحيحها خلال الوحدة الزمنية المدروسة أي خلال عام للعودة لوضع التوازن**

بعد تقدير النموذج سيتم التأكد من جودة النموذج المقدر من خلال الشروط الآتية:

١- توزع قيم الخطأ العشوائي توزعاً طبيعياً

تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعيH_0:

: لا تخضع قيم الخطأ العشوائي للتوزيع الطبيعي H_1

عند استخدام هذا الاختبار (Jarque-Bera) حصلنا على النتائج الآتية :

الشكل رقم(6) اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

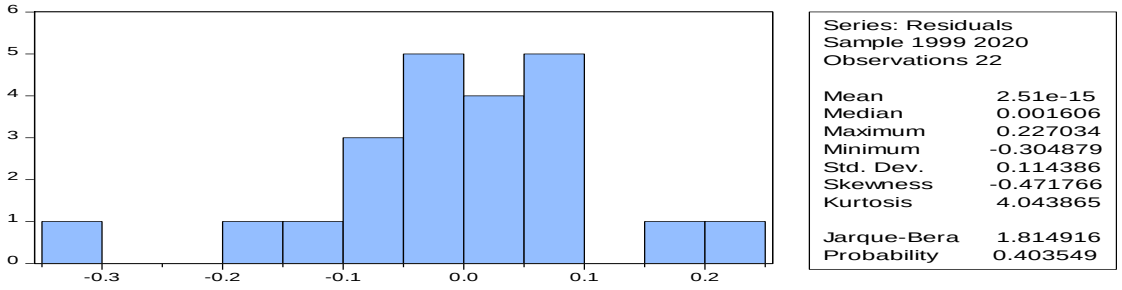

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V10.

نلاحظ أن قيمة الاحصائية ١.٨١٤ بقيمة احتمالية ٠.٤٠٣ وهي أكبر من ٠.٠٥ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بتوزيع البواقي توزيعاً طبيعياً.

٢-عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الخطأ العشوائي

: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية H_0

يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية. H_1:

تم التحقق من الشروط الخاصة ببواقي النموذج المقدر من خلال احتساب دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي وتمثيلهما بيانياً (الجدول(٦)).

الجدول رقم (٦) نتائج الاختبار لدالتي للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي.

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.344	0.344	2.9706	0.085
		2	-0.089	-0.234	3.1775	0.204
		3	-0.062	0.067	3.2860	0.350
		4	-0.092	-0.134	3.5362	0.472
		5	-0.023	0.070	3.5531	0.615
		6	-0.011	-0.071	3.5568	0.736
		7	-0.023	0.013	3.5754	0.827
		8	-0.130	-0.175	4.2113	0.838
		9	-0.118	0.005	4.7760	0.853
		10	-0.005	-0.015	4.7770	0.906
		11	0.249	0.297	7.7575	0.735
		12	0.199	-0.070	9.8499	0.629

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V10.

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع القيم الاحتمالية لاختبار Ljung-Box أكبر من ٠.٠٥ مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي في بواقي النموذج المقدر.

- ثبات تباين حد الخطأ العشوائي

: ثبات حد تباين الخطأ العشوائي H_0

: عدم ثبات حد تباين الخطأ العشوائي H_1

تم استخدام اختبار (Breush-Pagan-Godfrey) كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(٧) اختبار Breush-Pagan-Godfrey لثبات التباين لنموذج المقدر.

0.0735	Prob. F(9,12)	2.466691	F-statistic
0.1127	Prob. Chi-Square(9)	14.28075	Obs*R-squared
0.6925	Prob. Chi-Square(9)	6.466415	Scaled explained SS

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V10

نلاحظ من الجدول (٧) خلو البواقي من مشكلة عدم ثبات التباين حيث أن القيم الاحتمالية للاختبارات الثلاثة أكبر من ٥% مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بثبات التباين في بواقي النموذج المقدر. مما سبق نستنتج أن النموذج المقدر يخلو من جميع المشاكل القياسية وبالتالي يمكن اعتباره مناسبا للبيانات المدروسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

كانت أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة:

- إن ثبوت وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من المتغيرات في القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي، يعني أن هذه المتغيرات ستتحرك معاً في الأجل، وأن ٠.٩١٤% من الاختلالات قصيرة الأجل سيتم تصحيحها خلال عام للعودة لوضع التوازن.
- إن وجود علاقة معنوية طردية و طويلة الأجل بين(الإنفاق الاستهلاكي الخاص) والناتج المحلي الإجمالي، يعني أنه في الأجل الطويل عندما يزداد الإنفاق الاستهلاكي الخاص بمقدار وحدة واحدة سيزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار١٧٣ .١ لأن زيادة الإنفاق الاستهلاكي تعني زيادة الطلب الكلي مما يشجع على زيادة الإنتاج و يجذب المنتجين الجدد ما يؤدي إلى زيادة من الناتج المحلي الإجمالي.
- إن عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الخاص و الصادرات والواردات الخاصة يعني أن هذه المتغيرات غير مفعلة بشكل صحيح و هناك معوقات تعيقها عن دورها في الاقتصاد.
- إن وجود علاقة معنوية قصيرة الأجل بين كل من (الاستثمارات الخاصة) والناتج المحلي الإجمالي يعني أنه في العام الواحد عندما يزداد الاستثمار في القطاع الخاص بمقدار وحدة واحدة سوف يزداد الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠.٢٧٥ وهذا الأمر مقبول اقتصادياً لأن زيادة الاستثمار تعني زيادة التوظيف للموارد وبالتالي زيادة الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات:

- نتيجة للعلاقة الطردية بين الانفاق الاستهلاكي في الأجل الطويل والناتج المحلي الإجمالي ، يوصى بالعمل على تحفيز الإنفاق الاستهلاكي الخاص، بالأدوات الاقتصادية المناسبة، لأنه يزيد من الطلب الكلي مما يؤدي لتحفيز الإنتاج و الناتج المحلي الإجمالي، وهذا التحفيز قد يكون ذلك عن طريق بعض التخفيضات الضريبية التي تؤدي زيادة الدخل المتاح، و بالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي أو تطبيق زيادات حقيقية على الرواتب و الأجور.

- العمل على تنشيط التجارة الخارجية في القطاع الخاص من خلال التسهيلات الممنوحة وتشجيع الاستثمار الخاص في سورية بالتشريعات المناسبة ليكون لهذه المتغيرات دور فّعال في تحقيق التنمية الاقتصادية في الأجلين الطويل والقصير.

المراجع:

[١] حسن، كنان. *القطاع الخاص ودوره في تنمية الصادرات الصناعية في إطار تحرير تجارة سورية الخارجية*"، مجلة جامعة تشرين، المجلد٣٦، العدد(٥)، اللاذقية، سورية، ٢٠١٤.

[٢] الديب، خالد; الجهني، أحمد. *قياس أثر مساهمة القطاع الخاص على الناتج المحلي الإجمالي بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة*" ٢٠٠٠ – ٢٠٢١"، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد (٤٧)، السعودية،٢٠٢٢.

[**3**] FRIMPONG, J; MARBUAH, G. *The Determinants of Private Sector Investment in Ghana An ARDL Approach , European Journal of Social Sciences*, Volume15, Number 2, 2010.

[**4**] JOHON, A; BOSEDE, A. *What role does private sector development play in Nigeria's economic growth?, Problems and Perspectives in Management*, Volume 20, Issue 4. Ukraine, 2022.

[**5**]MAKUYANA, G; ODHIAMBO,N. *Public and Private Investment And Economic Growth: An Empirical Investigation, OECONOMICA*, VOL. 63, N 2, ٢٠١٨.

[**6**] القلاع، محمد غسان. *تطوير القطاع الخاص من العائلة إلى المؤسسة، جمعية العلوم الاقتصادية*،٢٠٠٢.

[**7**] صندوق النقد الدولي. *العودة للأساسيات "ما هو الناتج المحلي الإجمالي، مجلة التمويل والتنمية*،٢٠١٨.

[**8**] بامخرمة، أحمد; العصيمي، محمود. *المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي*، قسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية،٢٠٠٩ .

[**9**]رشيد، ساطور؛ شكر، بن عزوز. *أثر تنويع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر*،٢٠١٧.

[**10**] نامق، ناجي. *أسلوب التحليل العنقودي لتصنيف الإنفاق*، جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٥، العراق، بغداد، ص٣٣١–٣٥٢، ٢٠١٠.

[**11**] أحمد، هناء. *دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية السورية(١٩٨٠–٢٠٠٥)*، *رسالة ماجستير منشورة*، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، اللاذقية، سورية، ٢٠٠٧.

[**12**] شرف، سمير. *أثر الإنفاق العام و الضرائب على الاستثمار الخاص في سورية باستخدام النمذجة القياسية بطريقة ARDL* ، *مجلة جامعة تشرين* للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٤٢ العدد ٥، ٢٠٢٠. ٣٩–٤٠.

[١٣] CHIOMA, N. *CAUSAL RELATIONSHIP BETWEEN GDP AND PERSONAL CONSUMPTION EXPENDITURE OF NIGERIA, AFRICAN JOURNAL OF MATHEMATICS AND COMPUTER SCIENCE RESEARCH*. VOL.(2) N 8, ٢٠٠٩ .

[**14**] عليمات ، خالد. *انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية– دراسة حالة الأردن. أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية*، جامعة الجزائر، الجزائر،٢٠١٥.

[**15**] MURRY, A; KUNT, A. *Formal versus informal finance evidence from China, World Bank Mimeo*, ٢٠٠7.

[١٦] شيخي، محمد. *طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات*، الجزائر، ٢٠١١.

[١٧] عبد الله، محمد. *محددات النمو الاقتصادي في السودان وفق مؤشرات التنمية المستدامة (١٩٩٢-٢٠١٦)، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة، رسالة ماجستير*، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٩.

[١٨] GREENE ,W. *ECONOMETRIC ANALYSIS. (FIFTH EDITION)* . USA : New York University, 2002.

[19] حمد، عبد القادر؛ عطية، عبد القادر. *الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق* . *الدار الجامعية للنشر*، مصر، ٢٠٠٥.

[٢٠] العشعوش، أيمن. *استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) لدراسة تأثير أسعار النفط في النمو الاقتصادي في سورية*، مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية، المجلد ٢،العدد ٣، ٢٠١٨.

[٢١] NKORO,E ;UKO,A. *Autogressive Distributed Lag (ARDL) Contegration technique Application and interpretation. Journal of statistic and econometric methods*, Vol.(5), N.(4),pages 63-91,٢٠١٦ .

[٢٢] العشعوش، أيمن. *محددات الإنفاق العام في سورية للفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ ، مجلة جامعة تشرين العلوم الاقتصادية والقانونية*، المجلد ٣٢، العدد ١٨، ٢٠١٠. ٤٩-٦٨ .